Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Mai 2010
05 ماي 2010

الجريدة

ضحايا الانتهاكات الجسيمة يفكون اعتصامهم

وعدهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بحل ملفاتهم

الجريدة الأولى

علمت «الجريدة الأولى» من مصدر مطلع أن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الذين اعتصموا أمام مبنى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط للمطالبة بإدماجهم الاجتماعي، فكوا اعتصامهم أول أمس (الأحد) بعد تلقيهم وعودا بحل جميع مشاكلهم.

وأوضح بلحاج الغنيمي، منسق الاعتصام المفتوح أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن الضحايا أوقفوا الاعتصام بعد لقاء جمعهم نهاية الأسبوع الماضي مع المحجوب الهيبة، الأمين العام للمجلس، رفقة لجنة تقنية أكدت لهم أن مشاكلهم سيتم حلها على الصعيد المحلي.

وأضاف الغنيمي، في تصريح لـ«الجريدة الأولى»، أن المجلس تعهد بالتكفل وإعطاء الأولوية للحالات المستعجلة التي تعاني من متاعب صحية كبيرة، معتبرا أن المجلس أكد على أنه سيتعامل مع جميع الضحايا السابقين لانتهاكات حقوق الإنسان على قدم المساواة بغض النظر عن مدة الاعتقال أو السن أو الجنس.

وشدد الغنيمي على أن المجلس لم يعط تفاصيل دقيقة خلال الاجتماع عن فحوى المقاربة التي سيتم التعامل بها مع الضحايا، مضيفا أن الضحايا الذين كانوا يخوضون إضرابا مفتوحا عن الطعام مازالوا ينفذون إضرابهم المفتوح في انتظار التعاطي مع ملفاتهم.

وعلمت «الجريدة الأولى» أن أحد المضربين عن الطعام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نقل، أول أمس (الأحد)، إلى المستشفى في حالة حرجة بعد تدهور حالته الصحية بعد اليوم الرابع عشر من الإضراب عن الطعام المفتوح.

وأشار الغنيمي إلى أن الضحايا علقوا اعتصامهم المفتوح مؤقتا في انتظار تطبيق الوعود التي تقدم بها المجلس لحل الملفات، معتبرا أن خيار العودة إلى الاعتصام يبقى مفتوحا إذا لم تتحقق وعود المجلس في حل ملفات الضحايا.

وأوضح المصدر ذاته أن مطالب المعتقلين السياسيين السابقين، أعضاء المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، المعتصمين أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ 5 أبريل الماضي مشروعة غير قابلة للتجزيء أو المراوغة، ولا تنفصل عن طابعها كحقوق اجتماعية عادلة.

وسجل المصدر غموض وعمومية البلاغ الصادر عن الوزارة الأولى بتاريخ 21 أبريل الماضي، وكذلك الوعود التي قدمها للمعتصمين الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول شروع الحكومة الفعلي في أجرأة وتنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية عبر اللجنة المركزية ولجان جهوية وإقليمية.

Revue de

الأحداث المغربية

المنتدى يتضامن مع المعتصمين أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الرباط: الأحداث المغربية

نظم المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم أول أمس تضامنا مع عدد من المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين والمضربين عن الطعام.

وطالب عبد الباقي اليوسفي نائب رئيس المنتدى في كلمة له بالمناسبة، بالإسراع في حل مشاكل المعتصمين، داعيا إلى مزيد من الوقفات الاحتجاجية إلى غاية تحقيق مطالبهم.

وانتقد اليوسفي سياسة المماطلة والتسويف التي ينهجها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في التعاطي مع ملف المعتصمين.

ورفع المحتجون شعارات تدعو إلى الكشف عن الحقيقة وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويخوض المتضررون منذ عدة أسابيع اعتصاما مفتوحا وإضرابا عن الطعام أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

Revue des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

يطالبون بتسريع تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة

ضحايا سنوات الرصاص يستمرون في خوض معركة الجوع أمام مجلس حزرني

■ الرباط: سناء الزوين ■

بتأثر شديد والدموع تنهمر من عينيها، ولسانها يردد: «حقوقي، حقوقي دم في عروقي لن أنساها ولو أعدموني»، صدح صوت مليكة، التي تحملت عناء الانتقال من مدينة القصر الكبير إلى العاصمة الرباط. الموعد كان هو المشاركة رفقة المئات من الأشخاص في الوقفة التي نظمها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، مساء يوم الجمعة الأخير، أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل المطالبة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ملكية الكعواش، سيدة في عقدها الرابع، لم تستطع أن تتمالك نفسها وهي تشارك في الوقفة، فرغم محاولة أحد المعتقلين السياسيين السابقين إقناعها بالعدول عن المشاركة، ظلت هذه الأم تردد هذا الشعار وهي تعيد في ذهنها شريط المعاناة التي عاشتها بسبب اعتقالها في انتفاضة 1984، وعمرها آنذاك 22 سنة، إلى أن خارت قواها من الصراخ وشدة التأثر فاغمي عليها.

منعت مليكة من إتمام دراستها، بعدما قررت السلطات المغربية حرمان المقاطعين للدراسة آنذاك من مواصلة مشوارهم الدراسي، فتزوجت، لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فكان مصير أسرتها الصغيرة الشتات «أعيش بعيدة عن أطفالي بآلاف الكيلومترات» تقول مليكة، وهي تفتح حقيبة يدها الممتلئة بالأدوية لتخرج منديلا تمسح به دموعها.

«بسبب فترة الاعتقال، أصبحت أخشى الأماكن المغلقة وحتى استعمال المصعد» تقول مليكة، قبل أن تستدرك «هذه الفوبيا التي تولدت لدي ليست المشكل الوحيد، بل إن اعتقالي كان أيضا سببا في إفشال زواجي»، قبل أن تضيف: «لا أريد سوى الحصول على الإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية».

ما مفكينش في الإدماج ما مسمحينش

«ما مفكينش في الإدماج ما ممسحينش» شعار رددته حناجر العديد من المشاركين في الوقفة، رفقة العشرات من المعتقلين السياسيين الحاضرين، ميمون أعبابوش أحد المتعلقين 44 المعتصمين أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كان حاضرا في الوقفة، ليقول إنه لن يتنازل عن حقه في الإدماج الاجتماعي: «التوصيات نصت على استفادتنا من العمل، وسأناضل من أجل انتزاع حقي في العمل، خصوصا أن عمالة ميسور، التي أقطن في النفوذ الترابي إداريا، عرفت توظيفات شابتها المحسوبية».

أعبابوش بعد حرمانه من متابعة دراسته بسبب اعتقاله أثناء مشاركته في انتفاضة 1990، التي انطلقت من مدينة فاس، يعتبر أن من حقه الحصول على وظيفة تضمن له وعائلته العيش الكريم وخصوصا أنه يعاني من مرض القلب بسبب الاعتقال والتعذيب.

بنان عبد السلام كميمون، الذي اعتقل في أحداث 14 دجنبر1990، التي قامت للتعبير عن رفض الزيادة في أسعار المواد الأساسية، يطالب هو الآخر بالإدماج في الوظيفة العمومية.

عبد السلام الذي منع من متابعة الدراسة عقب انتفاضة 84، التي عرفت مقتل 29 القتلى وجرح 114،

بعض من ضحايا سنوات الرصاص في إضراب أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (حبيس)

تعرض للاعتقال في أحداث 90 والاختطاف في 96 وتم طرده من مزاولة مهنة التعليم في الموسم الدراسي 98-99. مليكة، ميمون وبنان وآخرون معتزمون الاستمرار في الاعتصام اللامحدود من أجل انتزاعهم تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وإذا كان المعتقلون السياسيون السابقون يطالبون بتنفيذ مجمل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فإن مصطفى يحيى الذي حضر إلى الوقفة وهو يعلق في عنقه لوحة كتبت عليها تفاصيل قصته وتاريخ تعرضه للاعتقال وآثار التعذيب الذي تعرض له، يطالب بتعويضه مشيرا إلى أنه بعث ملفه إلى المجلس تحت رقم 35775.

شبح عبد اللطيف زروالي كان حاضرا أيضا في الوقفة من خلال اللافتات الكبرى المطالبة بالكشف عن مكان رفاته، إضافة إلى صور المهدي بنبركة ومحمد عبد الكريم الخطابي والعديد من المتعلقين والشهداء والذين قضوا في انتفاضات 65، 84و90.

معركة الجوع من أجل انتزاع الحقوق

الشعارات التي رددتها حناجر المئات من المشاركين في الوقفة تؤكد تشبث المعتصمين بحقهم في الاستفادة من الإدماج الاجتماعي، كما أن ضحايا اعتقالات سنوات الرصاص اتهموا المجلس الاستشاري بالضحايا بالتملص من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال «التنكر للتوصيات». كلمة عبد الخالق اليوسفي، نائب رئيس منتدى المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أكدت هي الأخرى «عدم جدية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في التعامل مع هذا الملف»، لكن المعتصمون يؤكدون أن حل هذا الملف هو بيد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتباره الجهة الوصية والمسؤولة على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. شعارات الحشود التي تجمهرت أمام المجلس الاستشاري للحقوق وصفت المجلس بـ«المسؤول»، المؤسسة المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في أنشطته المتعلقة بحفظ أرشيفات الهيئة والمجلس الخاصة بالفترة ما بين 1956 و1999، بالتراجع عن تطبيق الهيئة التي جاءت للتصالح مع ماضي سنوات الرصاص.

ومن أجل الضغط يخوض 12 مناضلا من المعتقلين السياسيين سابقا، أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، إضرابا مفتوحا من أجل المطالبة بالتنفيذ الفوري والكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية. وحمل المضربون 12 عن الطعام، سلطات القرار المسؤولية الكاملة عما سيترب عنه الوضع مستقبلا. يفترشون أغطيتهم في باحة أمام المجلس. مطالبين بالتنفيذ الفوري لتوصية الإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية العالقة، والأخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص المفوتة، على اعتبار أنها هي جزء جوهري في أي جبر حقيقي للضرر، إضافة إلى التغطية الصحية الشاملة والمجانية، وتوفير الدعم اللازم للضحايا وأبنائهم ومن يوجدون تحت كفالتهم في كل ما يتعلق بالتعليم في كل مستوياته.

مصطفى بوزاري، أحد المضربين عن الطعام قال لـ«أخبار اليوم»: «إن الوضعية الصحية للمعتقلين السابقين لا تسمح بالإضراب عن الطعام، لكن، يقول بوزاري: «في 2009 قدمت لنا وعود بتنفيذ التوصيات، مع ذلك لم نتوصل بشيء حتى بعد مرور عام، على الرغم من أنه وفي 20 يناير تم التوقيع على اتفاق بين حرزني والوزير الأول عباس الفاسي حول الشروع بتنفيذ التوصيات»، يستدرك بروزاي قائلا: «دخلنا في اعتصام منذ 5 أبريل.. استقبلنا أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واعترف بأن الحل ليس بيد المجلس لأنه مجرد هيئة استشارية».

المصباح

01 Mai 2010

أفتاتي يطالب بالإسراع في تطبيق مقررات هيئة الإنصاف والمصالحة

طالب عبد العزيز أفتاتي، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، بضرورة الإسراع في تنفيذ مقررات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاصة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية واستكمال الإدماج للمعتقلين السياسيين السابقين، الذين يخوضون إضرابا عن الطعام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ 19 أبريل الماضي، وأضاف أن فريقه برمج هذا الأسبوع سؤالا شفويا آنيا ساءل فيه الحكومة عن التدابير المستعجلة التي ستتخذها للاستجابة للمطالب المشروعة لهؤلاء المعتقلين السياسيين سابقا، ولتنفيذ مقررات هيئة الإنصاف والمصالحة دون إبطاء، غير أن «الحكومة لم تستجب»، مشيرا إلى أمله في أن تستجيب الأسبوع المقبل، من أجل العمل على حل هذا المشكل حتى لا تستمر حياة المضربين عن الطعام معرضة للخطر.

وأوضح أفتاتي، الذي قام الأربعاء الماضي بزيارة تفقدية لأحوال المضربين عن الطعام رفقة المستشار البرلماني جامع المعتصم، أن فريق العدالة والتنمية سيقدم ملتمس جماعي للحكومة يهم جميع المعتقلين السياسيين سابقا في مرحلة أولى، على أن يقدم ملتمسات لكل حالة على حدة.

من جهته، أكد عبد الرزاق بوغنبور، منسق لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا، أن أحمد حرزني أقر بالبطء الكبير في حل هذا الملف، بل اعترف بوجود «جهات لا تريد حله»، مشيرا إلى أن لجنة التنسيق قامت بمراسلة رؤساء الفرق بالبرلمان، فكان فريق العدالة والتنمية الوحيد الذي عبر عن دعمه ومساندته لهذه المعركة من خلال تأكيده على طرح سؤال شفوي آني في الموضوع.

ودعا بوغنبور إلى الإسراع في الاستجابة لمطالب المضربين عن الطعام قبل أن تقع كارثة تودي بحياتهم، خاصة أنهم ضحايا سنوات الرصاص ومتضررين أصلا من الناحية الصحية.

التجديد

الناظور

المتدخلون أجمعوا بأن هذه الوسائل متجذرة في التشريع الإسلامي

ندوة دولية حول الوسائل البديلة لفض المنازعات

اختتمت مساء الجمعة 30 أبريل 2010 أشغال الندوة الدولية التي نظمتها كلية متعددة التخصصات بسلوان بالناظور بتعاون مع وزارة العدل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في موضوع "الوسائل الودية لفض النزاعات.. الوساطة خ التحكيم- الصلح". وتهدف الندوة التي تميزت بمشاركة أساتذة باحثين مختصّين قادمين من عدّة مؤسّسات جامعية مغربية، إلى جانب أساتذة آخرين ممثلين لجامعة زوريخ بسويسرا وجامعة كان الفرنسية، وجامعة مدريد الإسبانية وجامعة آل البيت بالمملكة الأردنية الهاشمية وجامعة عمان من سلطة عمان، وجامعة وهران بالجزائر ومركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية لجامعة قطر، وعدد من الأساتذة عن هيئات العدول والمحامين ومسؤولين ورؤساء بمحاكم تجارية وإدارية مغربية إلى ترسيخ الوسائل البديلة لحل المنازعات حتى يتم استعمالها واللجوء إليها بشكل تلقائي. وقال في تصريح لـ"لتجديد" إن الكلية نظمت هذه الندوة مع شركاء، لهم اهتمام باستعمال هذه الوسائل كوزارة العدل والهيئة الوطنية للعدول وهيئة المحامين بالناظور والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل الخروج بتوصيات تجمع بين التصور النظري والتطبيق العملي ترفع إلى الجهات المعنية قصد تفعيلها من الناحية التشريعية".

وأجمع المتدخلون في الكلمات الافتتاحية على أن الوسائل البديلة لحل المنازعات متجذرة في التشريع الإسلامي، حيث تحث الشريعة على اللجوء إلى الصلح، كما في قوله تعالى "والصلح خير"، واللجوء إلى القضاء في الإسلام يشكل استثناء يضطر الأطراف إليه من أجل حسم الخلاف. وتحدثوا عن الصلح على أنه إجراء جوهري باعتباره قيمة إنسانية ومهمة شرعية، نتج عن التخلي عنه وتجاوزه مشاكل معقدة خصوصا في مجال الأسرة.

وقد تضمنت الندوة مداخلات علمية بالدراسة والتحليل لعدة محاور أحاطت بإشكاليات ومميزات الوسائل البديلة لحل النزاع، وذلك خلال الجلسات الثمانية المبرمجة ضمن فعاليات الندوة وهي الوساطة بين التأسيس النظري والواقع العلمي وقواعد وإجراءات التحكيم والقضاء والتحكيم وآليات التحكيم الدولي وحل المنازعات الدولية المختلفة عبر التحكيم ودور الصلح في إنهاء المنازعات الأسرية ودوره في إنهاء النزاعات الاجتماعية والمنازعات المختلفة. ويأتي تنظيم الندوة الدولية التي تعتبر الأولى من نوعها بهذا الحجم، في إطار انفتاح الجامعة على محيطها وتعزيز تواجدها في المجتمع كنواة علمية من أجل المساهمة في رفع دعامة التنمية الفكرية والثقافية بالإقليم.

وأكد عدد من المتابعين لفعاليات الندوة في تصريحات لـ"التجديد" بأن تنظيم الندوة مبادرة نوعية تستحق كل التنويه من حيث كفاءة المشاركين واختيار الموضوع الذي شغل اهتمام الباحثين والمهتمين، خصوصا وأن ترسيخ هذا النوع من الوسائل يخفف العبء على القضاء، ويوفر الوقت والميزانية التي يصرفها الأطراف بلجوئهم إلى القضاء. موضحين بأن هذه الوسائل ليست بديلة بقدر ما هي مكملة لعمل القضاء من خلال مساعدة الأطراف من أجل التوصل إلى حل تقاربي أو نهائي ومعززة لاستقلاليته من خلال تهيئة الأرضية للقضاء بعد قطع مسافة من التفاهم والتقارب بين الأطراف بشكل لا يبقي للقضاء غير البت النهائي في حالة وجود صعوبة في الإقناع من قبل الوسطاء. وفي ختام الندوة خرجت اللجنة العلمية بجملة من التوصيات التي ستفيد المؤسسة التشريعية والقضائية.

محمد الدرقاوي

التجديد

لقاء حول الطرق البديلة لحل المنازعات التجارية والإدارية والمدنية

انطلق الأسبوع الماضي بالناظور أشغال لقاء دولي حول الطرق الجديدة البديلة لحل المنازعات، وذلك بمشاركة ثلة من الخبراء المغاربة والأجانب في هذا المجال.

ويروم هذا اللقاء، الذي نظمه جامعة محمد الأول بوجدة والكلية متعددة التخصصات بالناظور، على مدى يومين، بتعاون مع وزارة العدل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الانفتاح على تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال، وإطلاع عموم الجمهور على أهمية الوساطة والتحكيم والمصالحة في حل المنازعات.

وأكد المتدخلون، خلال الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء، على ضرورة إطلاع مختلف الفاعلين والمواطنين على الطرق البديلة لحل المنازعات وتحسيسهم بأهمية الوساطة والتحكيم باعتبارهما شكلين ناجعين وملائمين لحل المنازعات المدنية والتجارية والإدارية.

وأبرزوا أن هذه الطرق الجديدة تستجيب للحاجيات المتزايدة في عالم الأعمال والمقاولات، والذي يتميز، أساسا، بتدفق الاستثمارات والمنافسة الحادة، مشيرين إلى أن السعي نحو الوساطة والتحكيم أصبح ضرورة ملحة.

وأكدوا، في هذا الإطار، على المجهودات التي بذلها المغرب لتشجيع مختلف الفاعلين لاستخدام الطرق الجديدة لحل المنازعات، مذكرين بالمصادقة سنة 2007 على قانون 0805 المتعلق بالوساطة والتحكيم، الذي يهدف إلى تحديد قواعد الوساطة والتحكيم بشكل واضح.

وأشاروا إلى أن المسلسل السري للوقاية وحل التوترات والخلافات والصراعات وكذا الوساطة والتحكيم ينطلق من إجراء تطوعي يروم الوصول إلى حل عادل ودائم، مضيفين أن هاتين الآليتين تكملان دور القضاء والأساليب التقليدية.

وأبرز عميد الكلية متعددة التخصصات بالناظور الخضير غاريبي، أن هذا اللقاء الدولي يتوخى منه أن يكون إسهاما من الجامعة في الدفع بمسلسل إصلاح القضاء الذي تباشره المملكة، معتبرا أن مشاركة أساتذة مرموقين في هذا اللقاء تدل على الاهتمام الذي يحظى به هذا القطاع الحيوي.

وأكد غاريبي، الذي نوه بإشراك طلبة كلية الناظور في تنظيم هذه التظاهرة العلمية، أن من طبيعة هذا النوع من اللقاءات أن يعزز كفاءات الطلبة، فضلا عن كونها تشكل فرصة لتحسين معارفهم في هذه المجالات والاحتكاك بخبراء وباحثين مرموقين.

وسينكب المشاركون في هذا الملتقى على تحليل السبل الكفيلة بتشجيع الأشخاص، الذاتيين أو المعنويين، على تبني الطرق البديلة لحل الخصامات، من حيث أن هذه الآليات تتيح عدة مزايا لاسيما في ما يتعلق بالمرونة والسرعة.

وتضمن برنامج هذا الملتقى إلقاء عدة عروض منها "حل الصراعات بواسطة الوساطة" و"الوساطة البنكية .. آلية لحماية المستهلك" و"المراقبة العمومية للأحكام التعسفية في القانون المغربي" و"المصالحة في المساطر الجنائية بالنسبة للقاصرين بإسبانيا" و"المصالحة بين الأزواج بين التشريع والواقع".

حرزني : لم نرسل بعد لجان التقصي حول ضحايا الدعارة في الخليج

أيمن بن التهامي - إيلاف
April 24, 2010 ,Saturday

أكد محمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن السلطات المغربية لم تشرع بعد في إيفاد لجان تقصٍ وبحث إلى بعض دول الخليج للقيام بأبحاث في شأن وقوع نساء مغربيات ضحايا شبكات الدعارة والاتجار بلحوم البشر.

وحول ما إذا كانت وضعت خطة أو حددت موعد الزيارات أو الدول التي سيجري إيفاد هذه اللجان إليها، قال محمد حرزني، لـــ "إيلاف"، "ما زلنا لم نحدد أي شيء من هذه الأمور"، مشيرا إلى أن "المجلس الاستشاري يستعد لبرمجة هذه الزيارات، لكن أي معطيات حول هذا الموضوع ليست متوفرة حاليا."

وفكك المغرب، خلال سنة 2008، 220 شبكة للاتجار بالبشر، ما يرفع عدد الشبكات التي جرى تفكيكها، منذ سنة 2003، إلى 2230 شبكة.

وفي سنة 2009، فككت مصالح الأمن أكثر من 130 شبكة للاتجار في النساء والأطفال في المملكة.

وأفادت دراسة أجرتها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين في الخارج أن هناك العديد من المغاربة ضحايا شبكات الاتجار بالبشر في معظم الدول العربية.

فمثلا في دولة الإمارات، حسب ما أوردته الدراسة، فإن نصف نسبة النساء، التي تصل إلى 70 في المائة، من 13 ألف مغربي سافروا إلى هذا البلد عن طريق شبكات الدعارة، فيما ينحصر وضع الرجال المغاربة في ممارسة وظائف صغيرة ومستقلة وبأجور متدنية، إلى جانب أنهم ممنوعون من حق ملكية أي شيء. والوضع نفسه يعيشه 28 ألف مغربي في المملكة العربية السعودية.

أما في بعض الدول الأفريقية، فقد بلغت وضعية النساء في السينغال التي يعيش بها 15 في المائة من المغربيات من مجموع المغاربة، على سبيل المثال، إلى حد العبودية فضلا عن ممارستهن للدعارة.

ودفعت تحقيقات حول دعارة المغربيات محمد عامر، الوزير المكلف بالجالية المغربية في الخارج، إلى الانتقال إلى عدد من الدول الخليجية للوقوف على وضعية المغربيات المحتجزات هناك، وإيجاد حلول مع سلطات بلدان الاستقبال لتحريرهن من قبضة مافيات الاتجار في البشر. وكان عامر أعلن، أخيرا، عن إحداث لجنة قطاعية مشتركة للانكباب على وضعية النساء المغربيات في دول الخليج ووضع برنامج استعجالي لمعالجة مشاكلهن الآنية.

وكشف عامر عن بلورة مشروع للتعاون مع الوكالة الكندية للتعاون الدولي تهدف إلى وضع برنامج لمواكبة النساء المغربيات المهاجرات كتجربة نموذجية مصحوبة بوسائل العمل الميداني، وتعميم ذلك على بعض دول المهجر.

وحسب عدد من الحكايات التي تداولتها وسائل الإعلام فإن المغربيات من ممارسات الدعارة خارج المملكة إما أنهن كن يعرفن مسبقا بطبيعة عملهن في الدول التي تعاقدوا معها، أو جرى التغرير بهن إما لصغر سنهن، إذ تترصد شبكات الدعارة تلميذات الإعداديات والثانويات للإيقاع بهن في الرذيلة، أو يجري التعاقد معهن على أساس العمل كمربيات أو حلاقات أو خادمات أو ممرضات وحالما يصلن إلى هناك يجري نزع جوازات سفرهن وإرغامهن على

ممارسة الدعارة كرها، وغالبا ما يجري اغتصابهن وحجزهن أو تلفيق تهم لهن لإجبارهن على التنازل عن كرامتهن والعمل في أقدم مهنة في التاريخ.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

Revue de